

اتفاقية صندوق قطر للتنمية تختبر العلاقة بين الدوحة والرئيس التونسي

دعوات متصاعدة لقيس سعيد لعدم توقيع مشروع الاتفاقية



خطوة من سعيد لحسم مصير الاتفاقية

الوطن في هذا الصدد، موضحاً أن "من يقول إن هذه الاتفاقية تمس من سيادة الوطنية فإن ذلك يدخل في إطار البروباغندا" من أجل ضمان مكانة في المشهد السياسي ومقعد بالبرلمان القادم.

وشدد على أن "الاتفاقية تم إدخالها في المزايدات السياسية وهناك من لم يصوت وقال إن ذلك يعود إلى أن قطر محسوبة على حركة النهضة، لكن الاتفاقية تمثل دعماً للاستثمار الأجنبي في تونس وستدفع الاقتصاد الوطني خاصة في الجهات الداخلية المهمشة والمنكوبة".

وكان البرلمان التونسي قد صادق ليل الأربعاء الماضي على مشروع هذه الاتفاقية بغالبية 122 صوتاً، فيما قاطع 82 نائباً برلماناً التصويت في الجلسة التي كانت صاحبة خاصة بعد تعرض رئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض عبير موسى لاعتدائين متتاليين من قبل نائبين، ما أثار صدمة في تونس.

والاتفاقية محل الخلاف تعود إلى العام 2016 عندما منحت قطر تونس 250 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم آنذاك حول إنشاء مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس وهو ما رفضه البرلمان التونسي التصويت لفائدته سنة 2019.

والنهضة بمحاولة فرضها، مشيرة إلى أنها تمثل انتهاكاً للأعراف القانونية في البلاد.

واعتبر مبروك كرشيد أن "هناك العديد من الإخالات في هذه الاتفاقية من بينها أنها ليست معاهدة حتى تمر على البرلمان، وليست اتفاقية مقرر لأنها أعطت امتيازات أكثر مما تعطيه اتفاقية المقر، وهي أيضاً ليست بين الدولة التونسية ودولة قطر بل هي بين الدولة التونسية وصندوق استثماري".

وتابع البرلماني التونسي "بالتالي هي مخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية وكان يجب عدم إحالتها إلى البرلمان وعدم المصادقة عليها من قبل الحكومة أصلاً، لكن هناك عملية بيع خدمات تونسية لصندوق قطر للتنمية".

لكن هناك من لا يسامر كرشيد في رأيه، حيث تدافع أوساط تونسية على مشروع الاتفاقية بما في ذلك جهات بعيدة سياسياً عن حركة النهضة.

ورأى النائب عن حزب التيار الديمقراطي لسعد الحجاوي أن الرئيس قيس سعيد "لن ينساق خلف الشبوبيات والحشود التي لا تفكر بشأن الاتفاقية التي هي دستورية".

وأضاف الحجاوي في تصريحات لوسائل إعلام محلية "أنا على يقين أن رئيس الجمهورية سيحكم مصلحة

وفي إطار هذه الدعوات طالب النائب البرلماني مبروك كرشيد في تصريح لـ "العرب" الرئيس سعيد بعدم إمضاء ما وصفها بأخطر اتفاقية في تاريخ تونس.

وقال كرشيد إن "الكرة الآن في ملعب الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين قبل أن تُحول الكلمة الأخيرة إلى الرئيس سعيد الذي عليه أن يتحمل مسؤوليته بإمضاء مشروع الاتفاقية أو بالامتناع عن ذلك، وأنا أدعوه إلى عدم إمضاءها".

وأوضح "نحن كنواب اعترضنا على هذه الاتفاقية، ندعو أولاً القضاة الوطنيين إلى تصحيح خطأ فادح ارتكبته الحكومة سنة 2019 بحق المنظومة القانونية التونسية خاصة الدستور، وذلك برد هذه الاتفاقية إلى البرلمان لمناقشتها وتعديلها ورفضها إن اقتضى ذلك وإرجاعها إلى الحكومة إلى غاية تعديلها بما يتلاءم مع التشريعات التونسية، أما أحضر من التدخل الذي يمكن أن يسيء للهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين مع تقني في قضائها ونحن بصدد إعداد مستندائنا القانونية للطعن فيها".

وتتهم الأحزاب التونسية المعارضة لهذه الاتفاقية الائتلاف البرلماني الداعم للحكومة التونسية وفي مقدمته حركة

يشكل مشروع اتفاقية صندوق قطر للتنمية المثير للجدل في تونس اختصاراً جديداً لعلاقة الرئيس قيس سعيد بقطر، حيث ترى العديد من الأوساط السياسية أن تلك العلاقة تمر حالياً بنوع من الفتور ما يجعل التوقيع على ذلك المشروع لكي يدخل حيز التنفيذ من عدمه محل اهتمام خاص حيث سيحدد بشكل كبير طبيعة وملامح تلك العلاقة في الطرف الراهن وذلك بعد أن كانت الدوحة قد احتفت بسعيد في وقت سابق.

صغير الحيدري

تعد هذه الرابطة مؤتمرها السنوي الأول في تونس في نوفمبر من العام الحالي.

واعتبر المحلل السياسي إبراهيم التونسي على مشروع اتفاقية صندوق قطر للتنمية الجدل بشأنه خاصة أنه واجه معارضة واسعة في المجلس النيابي حيث تترقب الأوساط السياسية في تونس موقف الرئيس قيس سعيد الذي هو آخر سفير في عهد الرئيس الراحل زين العابدين بن علي في قطر، وهو من المقربين من الدوحة ومن الرئيس المؤسس لاتحاد علماء المسلمين ليؤكد أنه سيرشح للانتخابات الرئاسية ولا يستبعد أن تكون مبركة.

وأوضح الوسلاطي في اتصال هاتفي مع "العرب" أن "هناك من يرى أن القديدي هو الحصان الذي تراه عليه قطر ليكون مرشحاً للرئاسة القادمة خاصة أنه انتمى سابقاً للحزب الدستوري وهو معطى آخر يعكس فتور علاقة الدوحة بالرئيس التونسي".

وشدد الوسلاطي على أنه "رغم أن الاتفاقية مشبوهة إلا أنني اعتقد أن سعيد سيصادق عليها باعتبار أن شعبيته بدأت تنهار، ورأيها في آخر استطلاع رأي كيف فقد المرتبة الأولى، ولكن عندما تصل الاتفاقية إلى يديه فإنه سيكون أمام اختبار في علاقته مع التونسيين والوطن الذي هو حاميهم قبل أن يكون اختباراً مع قطر".

وكان سعيد قد رفض ختم مشاريع مرتهن الأغلبيّة البرلمانية التي تقودها حركة النهضة في وقت سابق على غرار التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة ومرره البرلمان منذ يناير الماضي، وكذلك تعديلات على قانون المحكمة الدستورية المعطلة منذ سنوات.

ويعد أن فشلت في إسقاط مشروع الاتفاقية في البرلمان تصاعدت الدعوات من قبل جهات سياسية للرئيس قيس سعيد من أجل عدم توقيعه وذلك في استباق لقرار الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين التي تستعد مجموعة من البرلمانيين للطعن لديها في هذا المشروع.

تونس - لم تُنه مصادقة البرلمان

التونسي على مشروع اتفاقية صندوق قطر للتنمية الجدل بشأنه خاصة أنه واجه معارضة واسعة في المجلس النيابي حيث تترقب الأوساط السياسية في تونس موقف الرئيس قيس سعيد الذي هو آخر سفير في عهد الرئيس الراحل زين العابدين بن علي في قطر، وهو من المقربين من الدوحة ومن الرئيس المؤسس لاتحاد علماء المسلمين ليؤكد أنه سيرشح للانتخابات الرئاسية ولا يستبعد أن تكون مبركة.

وترى تلك الأوساط أن هذه الاتفاقية تشكل اختباراً جديداً لعلاقة سعيد بالدوحة خاصة أن الكلمة الفصل ستكون له باعتبار أن رئيس الجمهورية في تونس يتكفل بتوقيع مشاريع القوانين والاتفاقيات لكي تدخل حيز التنفيذ.

وعكست مؤرخا العديد من الأحداث المتواترة فتورا في علاقة سعيد بقطر خاصة بعد تسريب قصة الانقلاب المزعوم الذي ينوي سعيد القيام به في الموقع البريطاني "ميدل إيست آي" المقرب من قطر، ما أعطى انطباعاً أن الدوحة منزعجة من عداوة الرئيس التونسي لحركة النهضة الإسلامية المقربة منها.



إبراهيم الوسلاطي
الفتور في العلاقة بين الرئيس سعيد ودولة قطر واضح

مبروك كرشيد
أدعو سعيد إلى عدم إمضاء أخطر اتفاقية في تاريخ تونس

كما أثارت تحركات سعيد الخارجية التي شملت في وقت سابق كلا من مصر وفرنسا جدلاً بشأن انزعاج الإسلاميين منها وادعائهم الذين من بينهم الوحدة خاصة أن الرئيس التونسي قد أطلق بعد ذلك تصريحات قوية ضد الإسلاميين.

وترى أوساط تونسية أن هناك تغيراً في مزاج قطر حيال الرئيس سعيد بعد أن استقبلته في زيارة سابقة وأغدقت عليه بوعود الدعم وكرمه بإنشاء رابطة نولية للفقهاء القانون الدستوري وأسندت إليه منصب رئاستها على أن

الحكومة الجزائرية تدفع بأضخم صفقة لشراء السلم الاجتماعي

توزيع 100 ألف وحدة سكنية لاحتواء غضب الشارع

المحاربين) الطيب زيتوني بأن "فرنسا ترفض تسليم الجزائر خرائط تفجيرات نووية أجرتها في صحرائها خلال ستينات القرن الماضي".

وأضاف "الطرف الفرنسي يرفض تسليم الخرائط الطبوغرافية التي قد تسمح بتحديد مناطق دفن النفايات الملوثة، المشعة أو الكيماوية غير المكتشفة لغاية اليوم".

وتابع "كما أن فرنسا لم تقم بأي مبادرة لتطهير المواقع الملوثة من الناحية التقنية أو بادن عمل إنساني لتعويض المتضررين، وأن التفجيرات النووية الاستعمارية تعد من الأدلة الدامغة على الجرائم المقترفة التي لا تزال إشعاعاتها تؤثر على الإنسان والبيئة والمحيط".

وبهذا الرفض يعود التذبذب إلى علاقات البلدين بعد فترة من الانسجام، حيث مازالت الجزائر غير مكففة بالخطوات التي وضعها تقرير تسوية الملف الذي وضعه المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا، وتطمح إلى المزيد من الإجراءات لتهدئة خواطر أجيال من الجزائريين الذين يتناقلون وحشيين الاستعمار وبطشه بالأهالي والأجداد.

التكفل بالانشغالات والمشاكل اليومية للمواطنين وإضفاء رمزية الاستقلال الوطني على الحدث ودغدغة مشاعر قومية تستهدف تحقيق حالة من التناغم بين السلطة والشارع.

وتحفل الجزائر بالذكرى التاسعة والخمسين لعيد الاستقلال الموافق للخامس من شهر يوليو في أجواء استثنائية بسبب التطورات المتسارعة التي عرفتها البلاد منذ العام 2019، حيث تزامنت الأزمة السياسية التي فجرها الحراك الشعبي وأدت إلى تنحي الرئيس السابق وقدم نسخة جديدة من النظام القائم، مع أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.

ويبقى السكن والتحويلات الاجتماعية الأخرى من بين الأوراق الهامة التي توظفها السلطة لشراء السلم الاجتماعي وضمان انخراط قطاع من الجزائريين في مساراتها، حيث أنجزت ووزعت خلال العامين الماضيين نحو أربعة ملايين وحدة سكنية.

لكن الدعايات الثقيلة اللازمة للاقتصاد الناجمة عن تقلص مداخيل وإنتاج النفط وإفرازات الجائحة

الصحية العالمية راكمت أزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في البلاد، تهددها بانفجار داخلي في أي لحظة، ولذلك تم العمل على تعبئة الكم المذكور من الوحدات السكنية لتوزيعها على المواطنين من أجل تخفيف الإحتناق.

ومازالت الجزائر التي تتجه لمراجعة سياستها الاجتماعية تخصص مبالغ توصف بـ"الضخمة" لدعم المواد الاستهلاكية والفئات الاجتماعية الهشة، وصلت في بعض السنوات إلى نحو 17 مليار دولار، لكن التدابير المقابلة المطبقة من طرف الحكومة أكلت تلك المساعدات، خاصة مع انخفاض القدرة الشرائية وتفشي البطالة.

وتحاول السلطة من خلال توزيع الوحدات السكنية مغازلة الشارع الذي قاطعها بشكل لافت في الاستحقاقات الانتخابية المنتظمة، وزادت الهوة بينها وبينه مع الإيمان في القبضة الأمنية المشددة المطبقة على ناشطي المعارضة ومنقديها من الحراك الشعبي.

ولذلك يتم حشد الآلة الدعائية والمنظومة الإعلامية الموالية لها، من أجل تسويق جهود الحكومة بغية

احتواء الغضب والاحتقان اللذين يخيمان على الجبهة الاجتماعية خاصة خلال السنوات الأخيرة، بسبب إخفاق سياسة الحكومات المتعاقبة في خلق استقرار داخلي.

وتحتفل الجزائر بالذكرى التاسعة والخمسين لعيد الاستقلال الموافق للخامس من شهر يوليو في أجواء استثنائية بسبب التطورات المتسارعة التي عرفتها البلاد منذ العام 2019، حيث تزامنت الأزمة السياسية التي فجرها الحراك الشعبي وأدت إلى تنحي الرئيس السابق وقدم نسخة جديدة من النظام القائم، مع أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.

لكن الدعايات الثقيلة اللازمة للاقتصاد الناجمة عن تقلص مداخيل وإنتاج النفط وإفرازات الجائحة

الاجتماعية، وذلك بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لعيد الاستقلال الوطني.

وتعتبر العملية أضخم حدث منذ عدة سنوات، في إطار سياسة شراء السلم الاجتماعي، التي تنتهجها السلطة خلال العقود الأخيرة، بغية



الحل الأمني لم يعط النتائج المرجوة

صابر بليدي

الجزائر - تستعد الحكومة الجزائرية لإطلاق أضخم عملية إسكان منذ الاستقلال، تتمثل في توزيع 100 ألف وحدة سكنية من مختلف الصيغ على مستفيدين من مختلف الفئات